

استقلال لبنان وتحديات المرحلة

عبد الرؤوف سنو

هناك علاقة متداخلة بين قوة الدولة في الداخل وبين قوتها تجاه الخارج. فموقع الدولة الجغرافي وامتانة علاقتها بمجتمعها وتعبئة موارده البشرية وتسخير الإمكانيات والمصادر المادية والمعنوية وصولاً إلى وحدة داخلية، هي التي تقدم للدولة عناصر القوة والوزن السياسي والقدرة على التأثير في محيطها. عكس ذلك، عندما يكون المجتمع منقسماً على نفسه، في ظل دولة ضعيفة أو مشوشة في صنع قرارها، ووجود جيش متواضع ليس بذنبه بل بذنب السياسيين والمسؤولين، ونظام سياسي يفرق ولا يجمع، وإيديولوجيات متنافرة، فإن الجغرافية السياسية والحالة المجتمعية تكونان عندئذ ذات تأثيرات كارثية في مصير الدولة، وهذا هو حال لبنان منذ إعلانها دولةً وجمهورية: مجتمع منقسم في الداخل، ودولة ضعيفة هشّة لا تستطيع أن تقاوم تأثيرات الخارج. صحيح أن الجغرافيا السياسية هي قدر لبنان، لكن لا شيء دل في الماضي ويدل اليوم على وعي اللبنانيين بالجيوستراتيجية التي تتربص ببلدهم. إن تطلعهم نحو الخارج وفق انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، كان خياراً ولم يكن إملاءً في يوم من الأيام.

بعد هذا التقديم، سأقارب الموضوع من خلال تناول مسألة بناء الدولة في لبنان، والنظام الطائفي السياسي، وهوية اللبنانيين التي تطرح إشكاليات عديدة، وأخيراً علاقة اللبنانيين بالخارج وتأثرهم به.

إن أولى التحديات التي يواجهها اللبنانيون، تكمن في في بناء الدولة القوية صاحبة السيادة على شعبها وعلى أرضها والتي تتبع سياستها الداخلية والخارجية من مصالح وطنية، وتحتمل إلى الدستور وإلى سلطة تشريعية وتضطلع بشؤونها سلطة إدارية ومؤسسات. بعد الاستقلال، لم يعمل كل اللبنانيين على الالتفاف حول الدولة واعتبارها أنها منهم، وهو أول مطلب لقيام دولة قوية. ففيما شعر المسيحيون، والموارنة تحديداً، أن الدولة اللبنانية هي دولتهم، أحس المسلمون بالإحباط، وأن الدولة التي أضحووا يعيشون في ظلها ليست دولتهم، من جراء عقدة الغبن والحرمان الذي لحق بهم وتغليب عربيتهم على لبنانيتهم الجديدة، ما جعلهم يرفضون دولة لبنان الكبير وتقديم الدعم لها، حتى بعد تسوية الميثاق، استحضروا الخارج من أجل تعزيز وجودهم في السلطة أو انسجاماً مع عربيتهم، فدقوا بذلك أكثر من إسفين في نعش الدولة اللبنانية. وفي المقابل، تخلى الموارنة في السنة الثانية لحرب لبنان عن الدولة اللبنانية، وانجروا وراء مشاريع تقسيم أو كانتونات أو تحالفات خارجية. ففضى الفريقان الطائفيان بسياسيتيهما وميليشياتهما على الدولة اللبنانية.

وعلى عكس ما كان متوقعاً، لم تقم الدولة اللبنانية القوية والقدرة بعد اتفاق الطائف. وما لبث شعور الإحباط أن انتقل إلى المسيحيين الذين خسروا امتيازاتهم السابقة، ما تسبب في غربتهم عن دولة الطائف. فأحجموا عن دعمها وقاطعوها أو انتفضوا عليها، بعدما اعتبروها صنعة السوريين. في المقابل، وافق مسلمون وقليل من المسيحيين على دولة لبنانية ضعيفة هشّة لا تملك قرارها تحكماً أجهزة المخابرات السورية.

بعد تحرير جنوب لبنان بفضل المقاومة الإسلامية، نمت معارضة مسيحية ضد الوجود السوري باعتبار أن مسبباته قد انتفت بتحرير لبنان، وبعدها طُفح الكيل من ممارساته ومصادرة الحياة السياسية. وقد عارض المسيحيون استيلاء السوريين على الدولة اللبنانية، ما لبث أن لحق بها بعض المسلمين، وذلك بعد صمت طويل. ثم أدى عاملان أساسيان إلى تبلور معارضة لبنانية قوية فوق الطائفية تطالب باستعادة الدولة اللبنانية من السوريين، سيادة وقراراً وأرضاً، وهما التمديد للرئيس لحود واغتيال الرئيس الحريري في شباط 2005. فاندلعت "ثورة الأرز"، لكنها لم تحقق الدولة المنشودة.

حتى سيطرته على الدولة ومؤسساتها منذ مطلع العام 2011، عمل حزب الله على إقامة دويلته، مدعياً أن هدفه هو الدولة اللبنانية القوية القادرة والعادلة. لكنه في الحقيقة، أفقد الدولة اللبنانية، سيادة ومؤسسات ومجتمعاً من كل مقوماتها وسلبيها قرارها. ولكن قيام الدولة اللبنانية القوية والقادرة، يتطلب تفكيك دويلته. وهذا لم يحصل، في ظل التبعية للخارج، ووجود جيش لبناني محدود الإمكانيات، ومربعات أمنية وفتان في الشارع، وإقبال الطرقات الرئيسية (حزب الله، وآل المقداد والشيخ أحمد، على سبيل المثال)، وفساد مستشر في المؤسسات، وآخرها الهيمنة على المرافق، وملف الأدوية الفاسدة، والاستيلاء على موارد الدولة من الرسوم الجمركية في مرفأ بيروت واستباحة مطارها. هذا الفساد الذي يعم الدولة اللبنانية اليوم، تنتشر فيه أو تحميه مافيا سياسية وحزبية لبنانية من شتى التوجهات. فالفساد والنهب سرطان فوق الطائفي منتشر في كل جسد الدولة، وإلا ما قارب الدين العام 60 مليار دولار أميركي. إن الوصول إلى دولة لبنانية قوية، يشكل أكبر تحدٍ أمام اللبنانيين.

وفي ظل دولة ضعيفة أو اللادولة، تتعامل مع اللبنانيين على أساس أنهم أبناء طوائف وليسوا مواطنين، وقبول اللبنانيين بذلك، لا يمكن الحديث عملياً عن وطن يجمع اللبنانيين. لقد شكّل هذا "الوطن" بنظامه الطائفي منذ اعتماده "الديمقراطية التوقفية" انتهاكاً لمبدأ تساوي الفرص في ما بينهم. فاحتكرت الطائفة المارونية مناصب أساسية في الدولة، منها السياسي (رئاسة الجمهورية)، ومنها العسكر والأمني (قيادة الجيش ومديريتي المخابرات والأمن العام)، والطائفتين الشيعية والسنية على التوالي الرئاسيتين الثانية والثالثة)، فيما حُرمت الطوائف الأخرى من مناصب مؤثرة. وفي وقت لاحق، حُصص للأرثوذكس منصباً نائب رئيس المجلس النيابي، ونائب رئيس مجلس الوزراء. وقد قام الدستور والميثاق على أساس التعايش بين الطوائف وليس بين المواطنين وفق نسبية التمثيل، التي استبدلت بالمناصفة بعد الطائف، ولم تؤد إلى طمأنة المسيحيين. ولم يستفد اللبنانيون من الفرصة التي منحها لهم الميثاق ولا من اتفاق الطائف، من أجل التفكير والبناء عليهما وتحويل لبنان من دولة الطوائف إلى دولة المواطنة والقانون التي تبني المواطن الصالح على مبادئ المواطنة والديمقراطية، وتستلزم من الأفراد أن يجتمعوا داخل المجتمع، أحراراً ومتساوين، حتى مع تعدديتهم. لكن هذا لم يتحقق. يُضاف إلى ذلك التناقضات العائلية والعشائرية والاجتماعية والاقتصادية، التي هي الصورة الحقيقية للنظام الاجتماعي اللبناني.

لقد سنحت للبنانيين فرصاً قليلة للتخلص من النظام الطائفي، لم يحسنوا استغلالها. في العام 1925، حاول المفوض العام الفرنسي إجراء انتخابات لمجلس نيابي جديد على أساس غير طائفي. لكن الحكومة الفرنسية وقوى مارونية عارضت ذلك. وفي العام 1932، ترشح الشيخ محمد الجسر للانتخابات الرئاسية، فتصدت له سلطات الانتداب والبطريركية المارونية. ولو نجحت تلك المحاولة، لربما أشعرت المسلمين بأنهم شركاء في وطن، وجعلتهم يرون فيه هويتهم. وفي العام 1947 صادق المجلس النيابي على قانون غير طائفي للانتخابات البلدية

والاختيارية. لكن لم يُبن عليه ليُحتذى به في الانتخابات النيابية. أما المناسبة الرابعة، فكانت "اتفاق الطائف"، حيث عملت سورية على عدم تطبيق البند المتعلق بإلغاء الطائفية السياسية، لأنه لو تم ذلك افتراضاً، كان سيوحد اللبنانيين، ما يعني أن لا حاجة لوجود السوري في البلاد بذريعة انقسامهم. وفي العامين 1994 و2000، طالب الرئيس نبيه بري بإلغاء الطائفية السياسية. لكن دعوته لم تكن بريئة، بل لتخويف المسيحيين على وجودهم السياسي وحضورهم وترويضهم مدفوعاً بغايات سورية. و لم تعد المسألة اليوم تتعلق وحدها بالطائفية، بل تعدتها إلى المذهبية، بعدما أدى الصراع المجتمعي السياسي إلى اختراق الطوائف عبر صراعات مذهبية نعيشها كل يوم. حتى "تبريد" الطائفية المجتمعية أو التخفيف من حدتها، لم يكتب لهما النجاح.

وإذا كان بناء دولة لبنانية بنظام جديد يرضى عليه الجميع يشكل تحدياً كبيراً للبنانيين، فإن عدم اتفاقهم على هوية للبنان، ارتبط بكل الصراعات الداخلية. فلا تزال هوية لبنان مصدر قلق لكثير من اللبنانيين، وبخاصة في هذه الأيام. حتى ما بعد الاستقلال، ظهر الصراع في لبنان حول هويتين: 1- العروبة التي سبق وناذى بها المسيحيون عشية سقوط الدولة العثمانية ثم تخلوا عن منحها السياسي، فالتقطها المسلمون مبتعدين عن الرابطة العثمانية، وراحوا يروجون لها عبر وحدة سياسية؛ 2- وهوية تقوم على خصوصية لبنان في محيطه روج لها مسيحيون. إن التناقض بين الهويتين، نشأ عنه خوف متبادل: خوف المسيحيين على إنجازاتهم من عروبة يخلط المسلم بينها وبين إسلامه، وخوف المسلمين من قومية لبنانية تحرمهم من فضائهم العروبي. لقد استخدم الدستور اللبناني مصطلح الأمة اللبنانية للتعبير عن أن اللبنانيين يشكلون أمة منفصلة عن محيطهم، في حين لم يحسم الميثاق الوطني عروبة لبنان. فكان هذا الالتباس وراء الكثير من أزمت لبنان، وأحد جوانب حرب لبنان وفصولها.

وبموجب الطائف، أضحي لبنان عربي الهوية والانتماء، من دون أن يُسمح للمسيحيين، حتى أن يخبثوا هويتهم العربية "الجديدة" بفعل الاحتلال السوري. لقد أعطى النظام الأمني السوري، خلال احتلاله للبنان، تفسيراً على مقاسه لهوية اللبنانيين: فمن هو معه، فهو عروبي عن حق، ومن هو ضده ويعمل من أجل تحرير لبنان من سيطرته، فهو غير عروبي وخائن.

عقب اغتيال الحريري، انقسم اللبنانيون إلى فريقين: أراد الأول أن يدافع عن لبنان وفق مقولة لبنان أولاً، أي تقديم مصلحة لبنان على ما عداها. فضم سنة ودروراً إلى جانب مسيحيين، وطرح الثاني عملياً شعار "إيران أولاً"، وضم غالبية شيعية تتبع حزب الله، الذي يرفض الإيديولوجية اللبنانية والعروبة ويرى هويته في إسلام يجسده ولي الفقيه. فبنى مجتمعاً إسلامياً في مناطق سيطرته، وسعى خلال الثمانينيات إلى إقامة دولة إسلامية. وتحولت هذه الهوية إلى هوية مسلحة تعمل لصالح إيران منذ أواخر التسعينيات، كغيرها من الهويات الأصولية السنية المسلحة التي عملت بدورها في شمال لبنان على إقامة إمارات إسلامية. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل وجود السنة بقوة ضمن مكونات لبنان أولاً يحصل عن رغبة ذاتية أو عن إقتناع، أم هو نتيجة تقاطع مصالح مرحلي مع المسيحيين، بخاصة إذا علمنا أن التحالف الانتخابي الرباعي الذي عُقد عشية الانتخابات في العام 2005 جرى بعد قليل على قيام ثورة الأرز؟ والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه: هل يبقى شعار لبنان أولاً هدفاً للمسيحيين، وسط دعوات مارونية للتحول إلى النظام الفدرالي؟ من هنا، فإن التحدي الكبير يكمن في السؤال الآتي: كيف نحمي الهوية اللبنانية وننقذها في ظل هويات أخرى مستوردة؟

إن التحديات التي يواجهها اللبنانيون اليوم في بناء الدولة، وفي بناء دولة المواطنة، وفي نظامهم وهويتهم، لا يمكن أن تفسر بمعزل عن علاقات الطوائف اللبنانية بالخارج. فتأثير لبنان في الخارج، من نواحي تصدير مبادئ حرية الرأي والفكر والتعبير إلى محيطه العربي، و"تصدير" الإنسان إلى شتى أنحاء العالم، ودوره في التطور الإنساني الحضاري العالمي معروفة. لكن لبنان، من ناحية أخرى، يتأثر بالخارج أو يستدعي أبنائه الخارج إلى الداخل اللبناني للتدخل في ما بينهم أو الاستقواء به؛ فكان هذا وبالأعلى عليهم وشكل تحدياً متواصلاً حتى اليوم.

أثناء الخمسينيات، انجذب المسلمون بقوة نحو مصر الناصرية، وقسم من المسيحيين إلى الغرب. وبعد العام 1967، وقع لبنان في دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، بفضل دعم سورية وتأييد المسلمين واليسار اللبناني للنشاط الفدائي الفلسطيني ضد إسرائيل ورفض المسيحيين ذلك، ما تسبب بدخول لبنان في حرب داخلية. لكن لبنان تأثر كدولة حاجز أكثر بالصراع بين سورية وإسرائيل أو في توافقهما (اتفاق الخطوط الحمر بينهما لتقاسم النفوذ في لبنان برعاية أميركية). في العام 1976، تدخلت سورية في لبنان بذرائع شتى، وفرضت هيمنتها على البلاد. وقام الإسرائيليون يجابهونها على الساحة اللبنانية، لأسباب أمنية وجيوسياسية (اتفاق 17 أيار 1983 "الإسرائيلي" والاتفاق الثلاثي "السوري"). وبموجب اتفاق الطائف، جرى تشريع وجود سورية العسكري في لبنان. فوضع النظام السوري المجتمع الدولي ضمن مقولة إنه هو الضابط للسلم الأهلي في لبنان، وإن حرباً طائفية جديدة ستترتب على انسحاب جيشه منه.

بين العامين 1990 و2005، تمكنت سورية من الاستفراد بلبنان، ففرضت عليه علاقات تعاقدية مميزة (معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق)، وأطلقت الدول العربية والولايات المتحدة يدها فيه بعد حرب الخليج الثانية لإدارة شؤونه ومؤسساته الدستورية. فأدارت دمشق نظاماً أمنياً - استخبارتياً، لا يؤدي إلى إخراج لبنان من برائن الطائفية، وفق "اتفاق الطائف"، وحتى تطبيق بنوده. فجرى انتهاك الدستور والقوانين، واستشرى الفساد والنهب في مؤسسات الدولة من قبل مافيا لبنانية - سورية. كما أبقيت سورية "حزب الله" على سلاحه، ودعمت عملياته ضد إسرائيل كورقة من أوراقها الشرق أوسطية. لكن أخطر ما قامت به، هو دق إسفين بين اللبنانيين، الذين انقسموا إلى فئتين سياسيتين، تستفيد الأولى، وهي أكثرية، من وجوده وتستقوي به على أساس التبعية، وغالبيتها من المسلمين وحفنة من المسيحيين، وتعارض الثانية المهمشة وغالبيتها من الموارد، الوجود السوري نفسه وتدخله في الحياة السياسية، فضلاً عن التوازنات الداخلية التي أفرزها، وسوء تطبيق الطائف، بشكل خاص من ناحية عدم إعادة تموضع الجيش السوري إلى البقاع، وتكتفي بالاحتجاجات والتظاهر ورفع الصوت عالياً.

بعد تحرير جنوب لبنان وانسحاب الجيش السوري، أعلن لبنان، مدفوعاً من السوريين، لبنانية مزارع شعبا، ما أتاح للسوري أن يستمر في استخدام ورقة المقاومة ضد إسرائيل في سياسته الشرق أوسطية. منذ ذلك الحين، مروراً بأحداث أيلول 2001، بدأت الأمور تسير عكس ما يشتهي النظام السوري. فانتفضت الموارد ضد تماديه في التدخل في الحياة السياسية مطالبين بانسحابه من لبنان، فيما خرج وليد جنبلاط عن صمته للمرة الأولى منتقداً ممارسات الأجهزة السورية. وقد استفادت المعارضة اللبنانية من التناقضات بين واشنطن ودمشق حول الاحتلال الأميركي للعراق، ومن قانون محاسبة سورية في خريف 2003، ومن التمديد السوري للرئيس لحود، على عكس الإرادة الدولية وغالبية اللبنانيين. فواجهت سورية تحالفاً واسعاً غير مسبوق ضم للمرة الأولى مسلمين بزعامة الحريري وجنبلاط إلى جانب المسيحيين المطالبين بخروج السوري من لبنان، مستقوياً بالسياسة الأميركية ضد سورية، وهدفه استعادة

الدولة اللبنانية من السوريين. فكانت محاولة اغتيال مروان حمادة في تشرين الأول 2004، مؤشراً على أن سورية ستسلك طريق تهريب اللبنانيين من أجل الاستمرار في حكم لبنان.

باغتيال الحريري في شباط 2005، وقيام "ثورة الأرز"، تمكنت إيران، عبر حزب الله، من ملء الفراغ الذي نتج عن انسحاب سورية من لبنان، ودخولها في عزلة عربية ودولية. منذ ذلك الحين، ازداد الاصطفاف الداخلي وراء الخارج، في ظل محورين: أميركي ومعه إسرائيل، ومحور "الممانعة" إيران - سورية. ، وكشريك أدنى يدور في فلك إيران، تمكنت سورية من الخروج بسرعة من عزلتها على الساحة الإقليمية بدعم إيراني، ومن حزب الله على الساحة اللبنانية. واستقوى هذا المحور بصمود حزب الله أمام إسرائيل في العام 2006. بعد ذلك، انقلب حزب الله إلى الداخل اللبناني (استقالة وزرائه من حكومة السنيرة، والاعتصام في الوسط التجاري لعام ونصف العام، وأحداث كانون الثاني 2007)، وتمكن منذ اجتياحه بيروت في 7 و 8 أيار 2008، وتحديداً منذ اتفاق الدوحة في أيار 2008، من فرض معادلة داخلية جديدة عطلت الحياة السياسية، وأصبحت الحكومات اللبنانية تخضع عملياً لمشيئته عبر "الثلاث الضامن" ولمن يسيّره من الخارج. فشكّل هذا تحدياً خطيراً لوجود الدولة وسلطتها، وأرهب اللبنانيين. فلبنان في تاريخه "الأبيض"، لم يعرف إلا التوافق والتعايش، وها هو يخضع اليوم لهيمنة فريق واحد، بشكل مخالف لمطلع الدستور اللبناني حول "العيش المشترك".

بعودة سورية بسرعة إلى الساحة اللبنانية كشريك أدنى لإيران، ازداد الانقسام الداخلي حول المحكمة الدولية وقضايا أخرى، أهمها علاقة لبنان بالخارج وبإسرائيل والدولة اللبنانية المنشودة. وفي تطور دلّ على مدى الاستخفاف بلبنان، عُقد في دمشق في شباط 2010 لقاء قمة بين محمود أحمد نجاد وبشار الأسد وحسن نصر الله بحث مسألة التصدي للتهديدات الإسرائيلية لسورية ولبنان. فكشفت اللقاء عن سياسة حزب الله في جر طائفة وبلده خلف مصالح غير لبنانية، وهي تحسين إيران موقعها في المفاوضات حول ملفها النووي، وسورية لاستعادة موقعها الإقليمي. فكان من المفترض أن تكون الدولة اللبنانية ممثلة برئيسها، وهي المعنية بالتهديدات الإسرائيلية، لا أن يقوم حزب الله عنها في إدارة العلاقات الخارجية والدفاعية. كانت دبلوماسية دمشق تتناقض مع "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق" حول التنسيق بينها وبين بيروت في ما يتعلق بالعدو المشترك، إسرائيل. وبسبب تبعيته لولي الفقيه، جعل حزب الله من لبنان جبهة إيرانية ضد إسرائيل، ومدرجاً لطائرات التجسس الإيرانية (الطائرة أيوب)، وثكنة للحرس الثوري الإيراني. لقد أعلنت إيران أنه أصبح بحوزتها صوراً عن المواقع الإسرائيلية زودتها بها طائرة التجسس، بدلاً من أن يقوم الحزب بتسليم الجيش اللبناني فيلماً عن الصور الملتقطة. وهذا يدل على المدى الذي يخضع فيها حزب الله للمنظومة الإيرانية. كما استخدم الحزب طاولة الحوار الوطني مضيعة للوقت، ولغة التخوين لمحاصرة خصومه. وهناك اتهامات وجهت له من قبل قوى 14 آذار بأنه يقف وراء الاغتيالات في لبنان.

إن اصطفاف اللبنانيين وراء الخارج والاستقواء به، جعل السعودية وسورية تتوسطان بينهم حول تسوية خلافاتهم في ما سمي بالسين السين. إلا أنه لم يُكتب النجاح لهذه الدبلوماسية، فتم إسقاط حكومة الحريري في مطلع العام 2011. ولعب نصر الله دوراً محورياً في اختيار رئيس لحكومة موالية لحزبه، ما زاد من الشحن المذهبي. إن الرهان على الخارج، وعلى "السين - السين" منذ العام 2009، أو على أي "سين - سين" أخرى، هو شيء معيب بحق اللبنانيين، فيعني أن فئة منهم تمثل لمشئته سورية وبالتالي إيران، وفئة أخرى تقبل بما تقبل به السعودية. وفي سياق الصراع الداخلي، يستجلب اللبنانيون أي خارج إلى الداخل اللبناني. فيقف حزب الله مع النظام السوري ضد "المستضعفين" السوريين الثائرين، فيما تقف 14 آذار ضد النظام السوري. ولا ننسى أن ما يدور في العالم العربي من "ربيع"، وفي سورية تحديداً،

سينعكس على لبنان، دولة ومجتمعاً. وقد أبدت قيادات روحية مارونية عليا خشيتها من وصول الإسلاميين إلى السلطة في حال سقط بشار الأسد، ما يعني أن الوضع هناك يؤثر بشكل كبير في التوازنات الطائفية في لبنان.

من هنا، فإن مسألة بناء الدولة القوية، والاتفاق على النظام السياسي المنشود، وعلى هوية لبنانية، وعلى موقف وطني موحد تجاه الخارج، تشكل تحديات مصيرية تواجه لبنان اليوم. فكل لبناني مخلص يخاف اليوم على لبنان، ويتعطش إلى دولة قوية، ويريد نظاماً يوحد ولا يفرق، وهوية جامعة لا تذوب في الهويات الأخرى. إن اللحمة المجتمعية المفقودة بين الطوائف والمذاهب، والتحدي الاجتماعي – الاقتصادي ومديونية لبنان العالية، تزيد من الهواجس والمخاوف، ولن تقوم قيامة لدولة في لبنان أو "الاستقلال" عن الخارج، من دون تخطي هذه التحديات.

وباستشراف المستقبل، فإن أكبر تحدٍ للبنان هو في بقائه موحداً. فالنظام الطائفي السياسي يؤدي إلى حرب داخلية كل عقد أو عقدين من الزمن. والدولة المدنية تتشابه في مقدماتها مع إلغاء الطائفية السياسية، ما يعني صعوبة إسقاط نظام غير طائفي أو مدني على مجتمع طائفي منقسم، في ضوء ثقافة رفض الآخر والخوف منه وعدم الرغبة في العيش معه. فأين يكمن الحل إذا؟ في الآونة الأخيرة، جرى الحديث بكثرة من قبل موارنة عن الفدرالية كحل. لكن الفدرالية تتطلب ثقافة الحوار مع الآخر، والاعتراف به، والعيش إلى جانبه، والاتفاق على السياستين الدفاعية والخارجية، وهما موطن الخلاف في لبنان الموحد. وماذا نفعل بالأقليات هنا وهناك، وبالطوائف المقطعة الأوصال؟ في العراق والسودان يختلفون على النفط والحدود، فكيف سنتفق نحن اللبنانيين بثقافتنا الطائفية على النفط والغاز المتوقعين؟ هل نذهب إلى الحرب لتصحيح حدود والحصول على المنافذ أو الثروات؟ الحل الفدرالي يعني التقسيم، والتقسيم سي جلب الوليات على لبنان. في ضوء كل ما تقدم، فإن مستقبل لبنان قائم.